● أخبار قصيرة

إيران نحو تدشين ٦٤ مشروعاً بقطاع النفط

أعلن وزير النفط الايراني تدشين ٦٤ مشروعاً بقطاع النفط بقيمة ١٤/٥ مليار دولار حتى نهاية السنة المالية الجارية ٢٠ مارس/ آذار ٢٠٢٤.
وأوضح جواد أوجي، في تصريح صحفي يوم السبت، بأنه سيتم تدشين ٦٤ مشروعاً غير مكتمل، وجدد في السنة الجارية بقيمة ١٤/٥ مليار دولار بجانب بدء العمليات التنفيذية لـ١٥ مشروعاً باستثمارات تبلغ ١٤/٣ مليار دولار.
وأضاف: إن إجمالي إستثمارات المشاريع التي ستدشن أو تبدأ عملياتها التنفيذية تبلغ ٢٨/٨ مليار دولار. وبيّن أن صناعة البتروكيماويات بواقع ٢٠ مشروعاً صغيراً وكبيراً تستحوذ على العدد الأكبر من المشاريع القابلة للتدشين هذه السنة، وشركة النفط الوطنية بدورها الأكثر بعدد المشاريع التي ستبدأ عملياتها التنفيذية.

قطب جديد لصناعة النفط والتكرير في المنطقة

أعلن أمين مجلس تنمية سواحل مكران (السواحل الايرانية على بحر عمان) إن منطقة كوه مبارك في هذه السواحل ستتحول الى قطب لصناعة تكرير النفط وتصدير النفط في المنطقة، وهو مشروع ضخم يهدف لزيادة القيمة المضافة في البلاد.
وقال حسين دهقان، السبت: إنه تم إتخاذ قرار لإنشاء منظمة تكون مهامها تطوير سواحل مكران، وإن هذه المنظمة ستكون حكومية وتعمل تحت إشراف مجلس يرأسه رئيس الجمهورية، وإنها ستتولى الإشراف على المشاريع التي تنفذ في هذه المنطقة. وأشار دهقان الى أن دولاً عديدة تقدمت بإقتراحات للمشاركة في المشاريع التي تنفذ في هذه السواحل والقيام باستثمارات في سواحل مكران مثل الصين ودول آسيا الوسطى.

العراق: سيتم إطلاق مليار يورو من أموال إيران

أعلن مستشار رئيس الوزراء العراقي، ضياء الناصري، إن العراق سيطلق مليار يورو من الأموال الايرانية.
وقال الناصري، مساء السبت، في تغريدة له على "تويتر": إن "مجموع الأموال الإيرانية التي أطلقها العراق منذ تولي حكومة محمد شياع السوداني حتى الآن حوالي ١/٥ مليار يورو، بالإضافة إلى مليار يورو يجري إطلاقه".
وأضاف الناصري: "بالمقابل سيشهد المواطنون تحسناً تدريجياً بالكهرباء بالتزامن مع خطط العراق الجديدة، بالتوجه إلى إستثمار الطاقة النظيفة والاستفادة من الغاز العراقي".

تلعب دوراً مهماً في التعددية والفترة الإنتقالية للنظام الدولي

العدّ التنازلي لعضوية إيران الدائمة في منظمة شنغهاي

منذ عام ٢٠٠٦ تقدمت إيران بطلب الحصول على عضوية دائمة في هذه المنظمة؛ لكنها لم تحصل عليها إلى يومنا هذا، بينما أصبحت الهند وباكستان أعضاء دائمين في هذه المنظمة

الوفاق/وكالات

ستبدأ العضوية الدائمة لإيران في منظمة شنغهاي في تموز/ يوليو من هذا العام بحضور رئيس الجمهورية آية الله السيد إبراهيم رئيسي.
ووفقاً لمصادر إعلامية مطلعة، سيعقد رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون إجتماعاً إفتراضياً في أقل من أربعة أسابيع برئاسة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي.
وكما ذكر وزير الخارجية حسين أمير عبداللهيان، قبل أيام، بأن العضوية الدائمة لإيران في منظمة شنغهاي ستبدأ في تموز/ يوليو من هذا العام بحضور رئيس الجمهورية آية الله السيد إبراهيم رئيسي، فقد أفادت وسائل إعلام هندية أن هذا الاجتماع سيعقد في ٤ تموز/ يوليو تزامناً مع الرئاسة الدورية لهذا البلد.

العقبات التي أدت لإنتظار ١٨ عاماً

لا شك أن عضوية إيران الدائمة في منظمة شنغهاي مرت بعملية طويلة، بدءاً من عام ٢٠٠٥، أي بعد أربع سنوات من إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون أصبحت إيران عضواً مراقباً في هذه المنظمة إلى جانب الهند وباكستان. ومنذ عام ٢٠٠٦ تقدمت ايران بطلب الحصول على عضوية دائمة في هذه المنظمة؛ ولكنها لم تحصل عليها الى يومنا هذا، بينما أصبحت دولتا الهند وباكستان أعضاء دائمين في هذه المنظمة في صيف عام ٢٠١٦.
يشار الى أنه من أجل قبول أعضاء جدد في هذه المنظمة يجب أن يوافق جميع الأعضاء تماماً على عضوية الدولة الجديدة. كما تظهر الأدلة أنه في الحكومتين السابقتين لحكومة رئيسي لم تتم متابعة عضوية إيران الدائمة في منظمة شنغهاي بجدية، بينما سعت حكومة السيد رئيسي بكل جهودها لتحقيق العضوية الدائمة لإيران والتي ستأخذ مجراها قريباً.

حل لغز عضوية إيران الدائمة

وبسبب سياسة ونهج حكومة السيد رئيسي في التعاطي مع القضايا الدولية مؤكدة تعزيز العلاقات مع العالم كله بدلاً من العلاقات مع عدد قليل من الدول الغربية وعدم إيلائها الأولوية لقضايا مثل خطة العمل المشترك الشاملة وFATA، تحسنت وجهات النظر تجاه الدول الأخرى وتغيرت الأوضاع، الأمر الذي أدى الى قبول العضوية الدائمة لإيران في منظمة شنغهاي.
وعندما تولت حكومة السيد رئيسي مهامها، أعلن سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي آنذاك أنه تم إزالة العقبات السياسية أمام عضوية إيران في منظمة شنغهاي، وسيتم العمل بهذه العضوية حين الإنتهاء من الإجراءات الفنية.
وبناء عليه وفي إطار سياسة الجوار والنظرة المتوازنة لقدرات العالم التي تتبعها حكومة السيد رئيسي، فقد أظهر هذا الحادث أن الحكومة الإيرانية الجديدة أعطت الأولوية للتدابير الدبلوماسية الجادة من أجل تحسين العلاقات مع الدول الأعضاء في هذه المنظمة وتمكنت بسرعة من الحصول على موافقة جميع أعضاء شنغهاي.
ولهذا السبب، سافر رئيس الجمهورية، في أول رحلة خارجية له كرئيس للجمهورية، إلى طاجكستان في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٢١ بدعوة رسمية من نظيره الطاجيكي إمامعلي رحمان، للمشاركة وإلقاء كلمة في القمة الحادية والعشرين لمنظمة شنغهاي للتعاون، وتمكن من الحصول على إذن لتغيير العضوية من مراقب إلى دائم.
وبعد ذلك بعام، توجه رئيس الجمهورية الى أوزبكستان مترئساً وفداً رفيع المستوى من المسؤولين السياسيين والاقتصاديين لحضور قمة منظمة شنغهاي للتعاون واتخاذ التدابير النهائية والقانونية لإتمام عملية العضوية الدائمة لإيران، وذلك بدعوة رسمية من نظيره الأوزبكي شوكت ميرضيايف.
ومع ذلك، فان هذا لا يعني العضوية الكاملة لإيران؛ لكن بناء على لوائح منظمة شنغهاي للتعاون كان ينبغي على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تتخذ خطوات للموافقة على الوثائق اللازمة للمرور بعملية العضوية الدائمة في شنغهاي.

الموافقة على مشروع قانون مذكرة الإلتزامات

تماشياً مع متابعة التدابير الفنية والقانونية في هذا الاتجاه، تمت الموافقة على مشروع قانون مذكرة الإلتزامات للجمهورية الإسلامية الإيرانية تتكون من مقدمة وسبعة مواد وملحقين من قبل مجلس الشورى الإسلامي، والتي تم خلالها منح الإذن للحكومة بتبادل الوثائق للحصول على مكانة دولة عضو في منظمة شنغهاي للتعاون في شباط/ فبراير ٢٠٢٢.
ليس هذا فقط، وبحسب المتحدث باسم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية أبوالفضل عموئي، فانه في الوقت نفسه ومن أجل الانضمام إلى منظمة شنغهاي وضعت إيران الموافقة على ٤٩ وثيقة موجودة على جدول الأعمال منذ تشكيل هذه المنظمة. وتابع هذه الأحداث رئيس الجمهورية شخصياً والوزارات المعنية في الأروقة التشريعية والتنفيذية في البلاد.
ومع تسريع الأمور القانونية والإدارية، تظهر الأدلة إن العملية التي تستغرق وقتاً طويلاً لعضوية إيران في شنغهاي ستحدث في أقل من شهر.

بيئة أكثر ملاءمة للتفاعلات الدولية

ومن هذا التاريخ، ستكتسب ايران، باعتبارها أحد الأعضاء الدائمين والرئيسيين في منظمة شنغهاي للتعاون، بيئة أكثر ملاءمة للتفاعلات الدولية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والنقدية والمصرفية والطاقة والمجالات الثقافية.
أيضاً ومع وجود إيران في هذه المنظمة، ستزداد أهمية ومكانة منظمة شنغهاي لأن إيران لديها قوة استقرار في المنطقة بسبب موقعها الاستراتيجي والجيوسياسي وترتبط الدول الأعضاء في هذه المنظمة بالخليج الفارسي والقوقاز.
الجدير بالذكر أن منظمة شنغهاي للتعاون هي منظمة دولية وأوراسية تأسست على شكل تحالف سياسي واقتصادي وعسكري في مدينة شنغهاي في ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠١ من قبل ٦ دول وهم الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. بعد ذلك، انضمت الهند وباكستان أيضاً إلى هذه المنظمة كأعضاء كاملين في ٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٧ في اجتماع أستانه. والآن، سيتم تقديم إيران أيضاً كأحد أعضائها الرئيسيين والدائمين، كما تلعب هذه المنظمة دوراً مهماً في التعددية والفترة الانتقالية للنظام الدولي وتتابع العديد من دول العالم عضويتها.

بما يليق ومذكرة التعاون المشترك

السفير الصيني يؤكد على توسيع العلاقات التجارية بين طهران وبكين

أكد سفير جمهورية الصين الشعبية لدى ايران على الإرتقاء بمستوى العلاقات التجارية بما يليق ومذكرة التعاون المشترك الموقعة بين طهران وبكين.
وفي لقائه، يوم السبت، مدير منظمة تنمية التجارة الايرانية مهدي ضيغمي، لفت جانغ هوفا الى توجيهات الرئيس الصيني بالتخطيط لإنجاز الأهداف المحددة ضمن وثيقة التعاون المشتركة بين البلدين.
إلى ذلك، نوه ضيغمي بالطاقات الوفيرة لدى ايران والصين، وتأكيد رئيسي البلدين على توظيفها لخدمة العلاقات الثنائية، قائلاً: إنه بالرغم من الإجراءات المتخذة لحد اليوم؛ لكن ماتزال هناك الكثير من الخطوات التي يجب إتباعها لأجل توسيع التعاون التجاري بين الجانبين.

كما أشار مدير منظمة تنمية التجارة الى رفع قيود السفر الناجمة عن فيروس كورونا في ضوء انكماش الجائحة، والزيادة الملحوظة في طلب إصدار تأشيرات الدخول الى الصين من قبل رجال الأعمال الايرانيين، وسط بطء الإجراءات ذات الصلة من قبل السلطات المعنية في هذا البلد.
ودعا ضيغمي الجانب الصيني للتسريع في وتيرة هذه الإجراءات، لكي يتسنى للتجار الايرانيين المشاركة في معارض الصين واعتماد آلية مشتركة بين منظمة تنمية التجارة الايرانية مع سفارة الصين في طهران، لهذا الغرض.

تسريع إنجاز الإتفاقية

إلى ذلك، دعا نائب رئيس لجنة الصناعات والمناجم في مجلس الشورى الاسلامي، يوم السبت، الى الإسراع في إنجاز الاتفاقية الاستراتيجية بين ايران والصين (إتفاقية ٢٥ عاماً)، قائلاً: إنه لا ينبغي التراخي في تنفيذ هذه الاتفاقية ولا ينبغي أن يشملها مرور الزمن.
وفي حديثه لمراسل وكالة أنباء فارس، قال علي جدي: يجب تنفيذ اتفاقية الـ٢٥ عاماً بين ايران والصين بأسرع ما يمكن. وأضاف: لا ينبغي لهذه الاتفاقية أن يشملها مرور الزمن، فلقد صرفنا الكثير من الوقت لدراسة وبحث هذا الموضوع، ولا ينبغي أن نسمح بإهدار هذه الدراسات والتقييمات التي جرت. وتابع: إن الاتفاقية بين ايران والصين لفترة ٢٥ عاماً والتي تشمل إستثمارات صينية بقيمة ٤٠٠ مليار دولار في مختلف القطاعات، من شأنها أن تؤدي الى تطور كبير في مختلف المجالات البنيوية وغيرها من مختلف القطاعات.
وبحسب آخر الإحصائيات الصادرة عن مصلحة الجمارك الصينية، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين طهران وبكين خلال الربع الأول من العام الميلادي الجاري ٥ مليارات و ٢٣٠ مليون دولار، مسجلاً ٤ بالمائة زيادة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

إتفاق إيراني-هندي لتشكيل لجنة مشتركة للتعاون الزراعي

إتفقت ايران والهند على تشكيل أول لجنة مشتركة للتعاون الزراعي بين البلدين في غضون ٣ شهور قادمة.
جاء ذلك في اجتماع بين مساعد وزير الزراعة الايراني محمد برومندي، مع نائب وزير الزراعة الهندي مانوج آهوجا، في نيودلهي يوم السبت.
واستعرض برومندي إنجازات قطاع الزراعة الايراني المتنامي منذ انتصار الثورة الاسلامية، مؤكداً الاستعداد للتعاون بمجال منتجات البستنة والأعشاب الطبية والمكافحة المشتركة للآفات النباتية والتقنيات الزراعية وتبادل الأساتذة والخبراء وتعاون المؤسسات البحثية. وأشار الى ضرورة معالجة العقبات التي تواجه التعرفة التجارية للمنتجات الزراعية بهدف تطوير العلاقات الثنائية. من جهته، عبر نائب وزير الزراعة الهندي عن ترحيبه بمقترح ايران للتعاون بمختلف قطاعات الزراعة، معلناً انتهاء مشكلة تصدير منتجات الكيوي الى الهند والذي تم منعه مؤقتاً لملاحظات تتعلق بالحجر الصحي.

عقد إجتماع لبحث فرص تعاون إيران مع القارة الإفريقية

عقد اجتماع بين النشطاء الاقتصاديين مع سفراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى بعض الدول الإفريقية، منها الكونغو وكينيا وسيراليون وأوغندا وبوركينافاسو، لبحث الفرص للتعاون مع القارة الإفريقية.
وخلال هذا الاجتماع الذي عقد بحضور رئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة المشتركة بين إيران وشرق إفريقيا ومسؤول دائرة إفريقيا التابعة لمنظمة تنمية التجارة وممثل عن وزارة الخارجية الإيرانية، أكد الأمين العام لغرفة إيران، إيرج شيدائي، على دعم الغرفة للنشطاء الاقتصاديين لتطوير التجارة مع الدول الإفريقية.
كما قالت المسؤولة في غرفة إيران، نيلوفر أسدي، إن تصدير الخدمات الفنية والهندسية، وإنشاء الطرق، وبناء السدود، والكهرباء ومحطة الطاقة، وكذلك تصدير المشتقات النفطية والمنتجات البتروكيماوية، وتصدير المعدات والآلات الزراعية والأدوية والمعدات الطبية، هي من بين مجالات التعاون بين إيران وإفريقيا.